

Distr.: General
30 October 2015
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الرابعة والعشرون
٢٩-١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦

تقرير وطني مقدّم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس
حقوق الإنسان ٢١/١٦*

جزر سليمان

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

241115 251115 GE.15-18928 (A)



المحتويات

الصفحة

٣	شكر وتقدير
٣	تصدير
٤	مقدمة
٤	أولاً- المنهجية وعملية إعداد التقرير
٤	ألف - منهجية إعداد التقرير
٥	باء - عملية إعداد التقرير
٥	ثانياً- التطورات التي حدثت منذ الاستعراض السابق
٥	ألف - القوانين والتشريعات الوطنية
٧	باء - التدابير والسياسات الوطنية
١٠	جيم - السلطات الرسمية والمؤسسات الحكومية ذات الولاية في مجال حقوق الإنسان
١٠	ثالثاً- تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، والتوعية بحقوق الإنسان
١٠	رابعاً- الإجراءات المتخذة منذ آخر استعراض دوري شامل
١٠	ألف - إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس
١١	باء - الإصلاحات القضائية والقانونية
١٣	جيم - النساء والأطفال
١٧	دال - عدم التمييز والمساواة بين الجنسين
١٧	هاء - الحق في مستوى معيشي لائق (السكن، والصحة، والماء، والصرف الصحي)
١٩	واو - مسائل حقوق الإنسان (التعليم، والنظام الانتخابي، والديمقراطية، والعمل، والإعاقة)
٢١	زاي - البيئة، وتغير المناخ، والتعدين، والحد من خطر الكوارث
٢٢	حاء - التعاون مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة
٢٤	طاء - التصديق على المعاهدات وإعداد تقارير المعاهدات
٢٤	خامساً- الإنجازات وأفضل الممارسات والتحديات والقيود
٢٥	سادساً- الأولويات الوطنية الرئيسية والمبادرات والالتزامات
٢٦	سابعاً- بناء القدرات، وطلبات الحصول على الدعم التقني
٢٦	ثامناً- الالتزامات الطوعية
٢٦	تاسعاً- الاستنتاج

شكر وتقدير

تعرب حكومة جزر سليمان عن تقديرها للجنة العاملة الوطنية وأمانتها لتفانيهما وعملهما الدؤوب لضمان سير عملية إعداد التقرير على نحو تشاوري وتشاركي بقدر ما سمحت به الموارد المتاحة. وتعرب حكومة جزر سليمان أيضاً عن تقديرها لمساهمة الجهات صاحبة المصلحة⁽¹⁾ أثناء المشاورات، وللمساعدة التقنية التي قدمتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، وأمانة الفريق الإقليمي المعني بموارد حقوق الإنسان التابع لأمانة جماعة المحيط الهادئ، وأمانة الكومنولث، في عملية إعداد التقرير.

تصدير

يطيب لي ويشرفني أن أقدم تقرير جزر سليمان الختامي بشأن الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل.

ويعرض هذا التقرير صورة آمنة لما حققته جزر سليمان من تقدم في أعمال حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها من خلال أطرها التشريعية والسياساتية. لقد قطعت جزر سليمان، خلال فترة الأربع سنوات ونصف الماضية، خطوات واسعة نحو التمتع بالحصول على الخدمات الأساسية، كالصحة والمساواة بين الجنسين والتعليم والعدالة. وقد تمكّن المواطنون من ممارسة حرياتهم في بيئة سلمية مستقرة.

وتواجه جزر سليمان، بوصفها من الدول الجزرية الصغيرة النامية ومن أقل البلدان نمواً، قيوداً أمام تقديم الخدمات الأساسية بأقصى قدر ممكن. إن اقتصادنا الصغير، والفرص السوقية المحدودة المتاحة لنا، وطبوغرافية بلدنا تمثل تحديات تعوق قدرتنا على توفير الخدمات لشعبنا. ومن هذا المنطلق، تواصل الحكومة التزامها بتنفيذ مسؤولياتها.

وبما أن جزر سليمان تروي في هذا التقرير قصتها مع حقوق الإنسان، يحدوني الأمل في أن يقدم لكم هذا التقرير رؤية واضحة عن مساعي الرامية إلى الوفاء تدريجياً بالتزاماتنا المتعلقة بحقوق الإنسان.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أعرب، باسم حكومة جزر سليمان وشعبها، عن خالص امتناني لشركائنا في التنمية. وفي هذا السياق، أتطلع إلى استمرار مساعدتكم لنا من خلال برامج ومشاريع المساعدة الإنمائية.

وشكراً جزيلاً

معالي ميلنر توزاكا

وزير الخارجية والتجارة الخارجية

مقدمة

- ١- اختتمت جزر سليمان جولة الاستعراض الدوري الشامل الأولى المتعلقة بها في أيار/ مايو ٢٠١١. وتلقت حكومة جزر سليمان ١١٥ توصية، قُبلت منها ١١٢ توصية. وتواصل جزر سليمان التزامها بتعزيز وحماية حقوق الإنسان المكفولة لجميع مواطنيها. ويسلّط هذا التقرير الضوء على الجهود المستمرة المبذولة لتنفيذ التوصيات المقبولة.
- ٢- وأقر مجلس الوزراء إنشاء لجنة عاملة وطنية معنية بالاستعراض الدوري الشامل في جزر سليمان^(٢). وفي آب/أغسطس ٢٠١٤، سُكّلت اللجنة العاملة الوطنية التي يتشارك في رئاستها الأمانة الدائمون لوزارة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية، ووزارة شؤون المرأة والشباب والطفل والأسرة، ويمثّل فيها المجتمع المدني^(٣).

أولاً- المنهجية وعملية إعداد التقرير

ألف- منهجية إعداد التقرير

٣- قامت وزارة الخارجية والتجارة الخارجية بدور قيادي في تيسير العمليات المتعلقة بإصدار التقرير الوطني للجولة الثانية. وقُدّم تدريب للجنة العاملة الوطنية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، بدعم من أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، وأمانة الفريق الإقليمي المعني بموارد حقوق الإنسان التابع لأمانة جماعة المحيط الهادئ، والمكتب الإقليمي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في فيجي. وقُدّم للجنة العاملة الوطنية، في إطار التدريب، توجيهات بشأن عملية تقديم التقارير وشكل التقرير الوطني. وفي ختام التدريب، أُعدت مصفوفة شملت التوصيات المقدمة منذ عام ٢٠١١، مصنّفة بحسب المواضيع، وشملت أيضاً التقدم المحرز منذ ذلك الوقت. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، نشرت اللجنة العاملة الوطنية المصفوفة على نطاق واسع للجهات صاحبة المصلحة (٢٤ وزارة حكومية مختصة؛ والهيئة المشرفة على المنظمات غير الحكومية - وهي وحدة الاتصال الوطنية)^(٤)، كيما تقدم هذه الجهات تعقيباتها بشأنها.

٤- وعُقدت ثلاث مشاورات في عام ٢٠١٥ بهدف التماس المعلومات من الجهات صاحبة المصلحة في الحكومة والمجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة^(٥). واتخذت المشاورات منتدىً لإفادة الجهات صاحبة المصلحة بمعلومات عن عمليات وتقارير الاستعراض الدوري الشامل؛ والتماس الآراء بشأن تنفيذ التوصيات؛ والتحقق من صحة المعلومات المقدمة من الجهات صاحبة المصلحة. وأدرج ما جُمع من معلومات في المصفوفة التي تشير إلى الإنجازات وأفضل الممارسات والتحديات. وحيثما لوحظ وجود فجوة في المعلومات، جرى التماس مزيد من المعلومات عن طريق البحث المكتبي، والمقابلات الشفهية، والأسئلة المكتوبة الموجهة من أمانة اللجنة العاملة الوطنية إلى الجهات المعنية

صاحبة المصلحة. وعُقدت جلسة مائدة مستديرة للجهات المانحة لإفادة الشركاء في التنمية بمعلومات عن عملية الاستعراض الدوري الشامل في البلد وما أحرز فيها من تقدم^(٦).

باء- عملية إعداد التقرير

٥- قسّمت اللجنة العاملة الوطنية المهام المتعلقة بصياغة التقرير وجمع المزيد من المعلومات فيما بين أعضائها. واضطلعت اللجنة الفرعية المعنية بالصياغة، التي شاركت الأمانة في عضويتها، بتجميع المعلومات الواردة من المصنوفة ومن المشاورات، وبصياغة التقرير. وأسفرت عملية تنسيق جميع المعلومات والبيانات ذات الصلة عن وضع مسودة أولى للتقرير في أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وأحالت اللجنة العاملة الوطنية المسودة النهائية للتقرير إلى مجلس الوزراء في منتصف أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ونظر المجلس في المسودة النهائية للتقرير واعتمدها. ووثّقت اللجنة العاملة الوطنية هذه العملية ونشرت التقرير النهائي للاستعراض الدوري الشامل في شكل كتيب. ووُزعت نسخ من التقرير على الجهات المعنية صاحبة المصلحة، ومنها اللجنة البرلمانية للعلاقات الخارجية. وفي سياق هذه العملية، أحاطت اللجنة العاملة الوطنية علماً بالفجوات القائمة في عملية تنفيذ التوصيات من أجل تحسين الوضع في الجولة التالية.

ثانياً- التطورات التي حدثت منذ الاستعراض السابق

ألف- القوانين والتشريعات الوطنية

٦- لا يزال دستور عام ١٩٧٨ هو القانون الأعلى بشأن الأراضي، وينص الباب الثاني منه على الحقوق والحريات الممنوحة لشعب جزر سليمان. وفي عام ٢٠٠٧، شرعت الحكومة في عملية إصلاح للدستور عن طريق وحدة إصلاح الدستور التي أنشئت في إطار مكتب رئيس الوزراء ومجلس الوزراء. وفي الفترة من عام ٢٠١١ إلى الآن، عُقدت مشاورات، وأدخلت تعديلات على مشروع الدستور الاتحادي لعام ٢٠٠٩. وتجري حالياً مشاورات واسعة النطاق مع الجهات صاحبة المصلحة بشأن مشروع دستور عام ٢٠١٤ بمضمونه الحالي.

التشريعات الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان الصادرة منذ عام ٢٠١١

٧- سنّت الحكومة قانون المحجرة في عام ٢٠١٢، ولوائح المحجرة في عام ٢٠١٣^(٧). ويجرم القانون تهريب الأشخاص^(٨)، وتهريب الأشخاص المقترن بأحداث خطيرة^(٩)، والاتجار بالأشخاص^(١٠)، والاتجار بالأطفال^(١١)، ويجرم أيضاً المستفيدين من استغلال الأشخاص المتجر بهم^(١٢). وفي الوقت الذي اتخذت فيه الحكومة هذه الخطوات الإيجابية، تعترف الحكومة بأن القانون بحاجة إلى مراجعة لكي يتناول عناصر أنشطة الاتجار الداخلي في جزر سليمان^(١٣). وتشير الحكومة أيضاً إلى عدم اتخاذ إجراءات قضائية في أية حالات حتى الآن، وإلى أن العقوبات

المقررة لهذه الجرائم بموجب المادتين ٧٢ و ٧٣ والمواد من ٧٦ إلى ٧٨ ليست رادعة بالقدر الكافي بالمقارنة مع عقوبات الجرائم المنصوص عليها في القانون الجنائي.

٨- وقضى قانون الجامعة الوطنية لجزر سليمان لعام ٢٠١٢ بإنشاء، لأول مرة، مؤسسة وطنية للتعليم الجامعي في البلد، برؤية تتمثل في تقديم مستوى عالٍ من التدريس والتعلم والتدريب على المهارات، والبحث. ويعزز إنشاء هذه الجامعة حصول الفئات المهمشة على التعليم الجامعي.

٩- وينص قانون الإدارة المالية العامة لعام ٢٠١٣ على مراقبة وإدارة المالية العامة في جزر سليمان. ويعزز هذا القانون الشفافية والمساءلة، والمراقبة الضريبية، والإبلاغ عن المشتريات واستخدام الموارد العامة وإحكام تنظيمها.

١٠- وينص قانون صناديق تنمية الدوائر المحلية^(٤)، لعام ٢٠١٣، على نشر صناديق تنمية الدوائر المحلية للمتلقين من الأفراد والجماعات في ٥٠ دائرة محلية. ويبين هذا القانون كيفية تنظيم وإدارة هذه الصناديق على نحو سليم وبطريقة تتسم بالشفافية والمساءلة. وتتوخى الحكومة نهجاً قائماً على الحقوق في تخصيص الموارد من أجل مكافحة التمييز بين الجنسين وضمان المساواة بينهما.

١١- وأدخل قانون انتخاب البرلمان الوطني (المعدّل)، لعام ٢٠١٣، تغييرات^(٥) استحدثت نظام تسجيل الناخبين بالسجلات الحيوية، وهو النظام الذي استُخدم في الانتخابات الوطنية العامة في عام ٢٠١٤.

١٢- وينص قانون الشرطة لعام ٢٠١٣ بوضوح على مبادئ تدعم سيادة القانون، وحقوق الإنسان المكفولة للأفراد، والمساواة بين الجنسين؛ وأداء الواجبات بحيادية واستقلالية عن أي تأثير غير سليم؛ والسلوك المهني والأخلاقي، والنزاهة، وأداء الشرطة عملها بالعدل. ويشجع القانون الخدمات الشرطة المجتمعية من أجل مكافحة الجريمة وتعزيز العدالة، كي تكون المجتمعات المحلية مكاناً آمناً للعيش.

١٣- ويمنح مشروع قانون رعاية الطفل والأسرة، لعام ٢٠١٣، شعبة الرعاية الاجتماعية التابعة لوزارة الصحة والخدمات الطبية، صلاحيات توفير الحماية والرعاية للطفل عند انتهاك حقوقه. ويعترف مشروع القانون بمبدأ المصالح الفضلى للطفل، ويعززها. ويجيز القانون لشعبة الرعاية الاجتماعية أن تضع الطفل في الحضانة الآمنة لفرد آخر من أفراد الأسرة بعد التشاور المسبق مع الطفل.

١٤- ويجرم قانون حماية الأسرة لعام ٢٠١٤ العنف المنزلي بجميع أشكاله، ويوفر الحماية للضحايا. ويمكّن هذا القانون المحاكم والشرطة ومقدمي الرعاية الصحية من مساعدة الضحايا على الوصول إلى خدمات مثل الرعاية الطبية والعدالة.

١٥- وأنشئ بموجب قانون الأراضي وسندات الملكية (المعدل) لعام ٢٠١٤ مجلس للأراضي يتمتع بصلاحيات ووظائف تتعلق بتخصيص الأراضي وتنميتها وإدارتها بطريقة عادلة وشفافة ومنصفة تلي احتياجات المواطنين وتحقق رفاههم.

١٦- وصدر قانون نزاهة الأحزاب السياسية لعام ٢٠١٤ بهدف تحسين عمليات تسجيل الأحزاب السياسية وإدارتها وتسيير عملها وتعزيز نزاهتها. وتشجع المادة ٣٥ من هذا القانون المشاركة الواسعة النطاق لأي شخص على الصعيد الوطني أو صعيد الأقاليم في إنشاء أحزاب دون تمييز. وتنص المادة ٤٨ من هذا القانون على أن تخصص للمرأة نسبة ١٠ في المائة من مرشحي أي حزب سياسي يمكنه المنافسة في الانتخابات. ويمثل ذلك خطوة إيجابية نحو الاعتراف بضرورة زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

١٧- ويتضمن قانون إدارة مصائد الأسماك لعام ٢٠١٥ أحكاماً تتعلق بحفظ مصائد الأسماك والموارد البحرية في جزر سليمان وإدارتها وتنميتها واستدامة استخدامها. ويشكل هذا القانون تطوراً إيجابياً بالنسبة إلى المجتمعات أمومية النسب^(١٦)، التي تشارك المرأة فيها مشاركة نشطة في مشاريع مصائد الأسماك والمشاريع البحرية لدعم أسباب معيشة الأسرة.

١٨- ووصل مشروع قانون العقوبات (المعدل) (الجرائم الجنسية) لعام ٢٠١٥ إلى مرحلة التشاور. ويهدف مشروع هذا القانون إلى إدخال فئات جديدة من الجرائم الجنسية، مثل الاعتداء الجنسي المتكرر على طفل يقل عمره عن ١٨ سنة؛ والاعتداء الجنسي على طفل يزيد عمره على ١٥ سنة ولكن يقل عن ١٨ سنة من قبل شخص في موضع ثقة أو سلطة أو إعالة بالنسبة إلى الطفل؛ والاستغلال الجنسي التجاري للطفل، والمشاركة في استخدام مواد تقوم على الاستغلال الجنسي للأطفال (مواد مرئية وسمعية ومطبوعة وبيانات) وتوزيعها وتخزينها^(١٧).

١٩- وأوشكت وزارة الخدمة العامة على الانتهاء من إعداد مشروع قانون جديد للخدمة العامة يهدف إلى تعزيز إطار إدارة وتنظيم الموارد البشرية في القطاع العام. وسوف يدعم مشروع القانون الأطر القائمة الخاصة لتكافؤ الفرص في مجال العمل، والصحة والسلامة المهنيين، ومكافحة التمييز^(١٨). وستراجع وزارة الخدمة العامة نظم وسياسات وأدوات التوظيف والاختيار الراهنة، من أجل تحسين سبل التحاق الأشخاص ذوي الإعاقة بالوظائف العامة. وستناول مشروع القانون أيضاً تكافؤ الفرص بين الجميع في المنافسة على العمل والترقية والنقل والتدريب.

باء- التدابير والسياسات الوطنية

٢٠- وضعت الحكومة استراتيجية إنمائية وطنية مدتها ١٠ سنوات، للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠، تمثل أهدافها الأساسية في تخفيف وطأة الفقر؛ ودعم أفراد المجتمع الضعفاء؛ وتوفير الرعاية الصحية الجيدة (بما في ذلك مكافحة الملاريا والعدوى بفيروس الإيدز والأمراض غير السارية)؛ والحصول على التعليم الجيد؛ وزيادة النمو الاقتصادي والتوزيع العادل للثروة؛ وتطوير المرافق والبنية

التحتية؛ والإدارة الفعالة للبيئة والنظم الإيكولوجية؛ والحماية من الكوارث الطبيعية؛ وتحسين الإدارة والنظام على الصعيد الوطني وصعيد الأقاليم والمجتمعات المحلية.

٢١- واتخذت الحكومة الأهداف الإنمائية للألفية بمثابة مؤشرات استراتيجية وطنية لتنفيذ الأهداف المذكورة أعلاه. وتضع الوزارات المختصة الـ ٢٤ سياسات واستراتيجيات في مجالات تركيزها، وفقاً لاختصاصاتها. وتضع كل وزارة حكومية خطة عمل للأنشطة، وتضطلع أيضاً بترجمة هذه السياسات إلى تشريعات عند الضرورة.

٢٢- وتُعد سياسة بناء السلام الوطنية، التي أُطلقت في عام ٢٠١٥، جزءاً من المبادرة التي أطلقتها الحكومة بعد انتهاء النزاع من أجل تحقيق سلام مستدام ومستقر.

١- المرأة والطفل

٢٣- تعكف الحكومة على استعراض التقدم المحرز في تنفيذ سياسة المساواة بين الجنسين وتنمية المرأة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ بدعم من أمانة جماعة المحيط الهادئ. ومن شأن عملية الاستعراض أن تمكّن من إنشاء آلية لرصد وتقييم عملية تنفيذ السياسات بهدف قياس الإنجازات ومتابعة التحديات.

٢٤- وصدّق مجلس الوزراء في آب/أغسطس ٢٠١٥ على استراتيجية جزر سليمان الوطنية لتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وزيادة فرص العمل المتاحة للنساء والفتيات عن طريق تمكينهن اقتصادياً.

٢٥- وأطلق المجلس الوطني للمرأة في جزر سليمان خطة العمل الاستراتيجية المتعلقة بحملة الانتخابات الوطنية والإقليمية، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، بهدف تعزيز وبناء الكفاءة والثقة لدى المرشحات. وتقدم هذه الخطة معلومات وتوفر موارد مجتمعية للحملات العامة، وتضطلع ببرامج تثقيف مدنية في دوائر انتخابية محددة.

٢- التعليم

٢٦- أصدرت الحكومة، عن طريق وزارة التعليم وتنمية الموارد البشرية، وثائق تخطيط أساسية بشأن التعليم تهدف إلى تشجيع "التعليم للجميع". وتشمل هذه الوثائق خطة العمل الوطنية بشأن التعليم، للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥؛ والخطة الوطنية لتنمية وتدريب الموارد البشرية، للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥؛ واستعراض القطاع الفرعي للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة؛ ووضع معايير للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وللتعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة.

٣- الإعاقة وفئات الأقليات الأخرى (المسنون والأيتام)

٢٧- استُكمل في نيسان/أبريل ٢٠١٤ إعداد سياسة وطنية للتصدي الشامل للإعاقة، للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨، وهي معروضة على مجلس الوزراء للتصديق عليها.

٤ - المستوى المعيشي اللائق: الصحة (الصحة الإنجابية، والتطعيم، والمياه، والصرف الصحي)

٢٨- يسلم التحالف الديمقراطي لتغيير الحكومة، في توجُّهه السياسي العام بشأن الرعاية الصحية، بوجود فجوات في قطاع الصحة، ويركّز على إصلاح الإطار التشريعي، وتحسين البنية التحتية، وتعزيز المؤسسات، ودعم الصناديق البحثية من أجل تطوير أدوية جديدة لمكافحة الأمراض الجديدة.

٢٩- ووضعت وزارة الصحة والخدمات الطبية سياسة استراتيجية وطنية بشأن الصحة للفترة ٢٠١١-٢٠١٥، تركز على تحسين الوضع الصحي، والرعاية الصحية، والسياسة الصحية والتخطيط، وإدارة الموارد البشرية، مع إيلاء اهتمام خاص للأمراض غير السارية.

٣٠- وتم وضع الخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العدوى بفيروس الإيدز والأمراض المنقولة جنسياً (٢٠١٤-٢٠١٨) من أجل التصدي لهذه الأمراض على الصعيد الوطني باتخاذ نهج متعدد القطاعات وبمساعدة تقنية من اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز. وتقدم هذه الخطة توجيهات استراتيجية ودعمًا تنسيقياً استناداً إلى أدلة مستمدة من أنسب المداخلات من أجل الوقاية من العدوى بفيروس الإيدز والأمراض المنقولة جنسياً، ومعالجتها ورعاية مرضاها في جزر سليمان. وحددت الخطة الاستراتيجية الوطنية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ الإصلاح القانوني والسياساتي باعتباره من الأولويات الوطنية في فترة تنفيذ الخطة.

٣١- وتنظم سياسة توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية في المناطق الريفية، لعام ٢٠١٤، ومعايير تصميم وتنفيذ هذه السياسة، الأنشطة المتعلقة بتوفير إمدادات المياه المستدامة وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية وتنسيق هذه الأنشطة وإدارتها ورصدها وتقييمها وتنفيذها في جزر سليمان. وتحدد هذه السياسة مسؤوليات مختلف الجهات صاحبة المصلحة، وتقدم توجيهات واضحة بشأن تحقيق الأهداف القطاعية، وتشجع اتخاذ نهج متكامل إزاء مشاريع سياسة توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية.

٥ - البيئة وتغير المناخ

٣٢- تسترشد الأنشطة الراهنة المتعلقة بمواجهة تغير المناخ بسياسة جزر سليمان المعنية بتغير المناخ للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧، وذلك لحين الانتهاء من وضع تشريع بشأن تغير المناخ. وتشجع هذه السياسة اتخاذ نهج قائم على تعدد الجهات صاحبة المصلحة في تناول مسائل التكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره وإدارة مخاطر الكوارث^(١٩).

٣٣- وتهدف السياسة الوطنية المتعلقة بالمعادن التي وُضعت في عام ٢٠١٣، إلى تعزيز إدارة أنشطة التعدين، وتشجيع إنشاء إطار مالي منصف وتنافسي، وتحقيق فوائد من عمليات التعدين الشفافة، ومنع أنشطة التعدين في المناطق المحمية^(٢٠).

جيم- السلطات الرسمية والمؤسسات الحكومية ذات الولاية في مجال حقوق الإنسان

- ٣٤- تنفذ الإدارات الحكومية الأهداف الأساسية للاستراتيجية الوطنية للتنمية بهدف إدماج حقوق الإنسان في أعمالها.
- ٣٥- ويضطلع مكتب أمين المظالم بالمسؤولية عن التحقيق في شكاوى الجمهور المتعلقة بسوء الأداء الإداري للحكومة.
- ٣٦- ويحقق مكتب لجنة قواعد السلوك القيادي في مسائل سوء السلوك من جانب أعضاء البرلمان أو كبار المسؤولين المدنيين.
- ٣٧- وقامت السلطة القضائية بدور ريادي في استخدام المبادئ الدولية لحقوق الإنسان بوصفها مبادئ مرعّبة.
- ٣٨- ويؤدي البرلمان وظيفة مهمة في إدراج أحكام المعاهدات الدولية في القانون المحلي، وفي الإشراف على السلطة التنفيذية، لضمان استخدام نهج حقوق الإنسان لتعزيز تنمية فئات المجتمع الأشدّ تهميشاً.

ثالثاً- تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، والتوعية بحقوق الإنسان

- ٣٩- تضطلع وزارة الخارجية والتجارة الخارجية، بموجب اختصاصها^(٢١)، بمسؤولية تيسير تقديم التقارير المتعلقة بحقوق الإنسان. وتشترك وزارة شؤون المرأة والشباب والطفل والأسرة في هذه المسؤولية فيما يتصل بتقديم التقارير بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل. وتعاون الحكومة مع الشركاء على تقديم التوعية بحقوق الفئات الضعيفة.

رابعاً- الإجراءات المتخذة منذ آخر استعراض دوري شامل

ألف- إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس (التوصيات ٧٩-١ إلى ٧٩-٧)

- ٤٠- تلقت الحكومة مساعدة من أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، ومنتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ، لاستطلاع إمكانية إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وتشاورت الحكومة مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدينية، وأعد تقرير في هذا الصدد عُرض على مجلس الوزراء.
- ٤١- ولاحظ مجلس الوزراء أن بإمكان المؤسسات القائمة، مثل مكتب أمين المظالم ولجنة قواعد السلوك القيادي، الاضطلاع بولاية أكبر في تناول مسائل حقوق الإنسان.

٤٢- ويقترح مشروع الدستور الاتحادي لعام ٢٠١٤ إنشاء لجنة لحقوق الإنسان. وقد تتضمن مهامها تعزيز حقوق الإنسان ورصد النزاعات والمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والبت فيها.

باء- الإصلاحات القضائية والقانونية (التوصيات ٨٠-٢، و٨٠-١٣، و٨٠-١٥ إلى ٨٠-٢٢، و٨٠-٢٤، و٨٠-٣١، و٨١-١٩ و٨١-٢٠، و٨١-٤٢ إلى ٨١-٤٤، و٨١-٤٦)

٤٣- أعدت لجنة الإصلاح القانوني، منذ عام ٢٠١١، عدداً من الورقات بشأن مسائل الإصلاح القانوني. وتسترشد لجنة الإصلاح القانوني، في أدائها لولايتها المتمثلة في مراجعة التشريعات، بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٤٤- وتواصل الحكومة التزامها بضمان إدراج المبادئ المتعلقة بقضاء الأحداث، الواردة في اتفاقية حقوق الطفل، إدراجاً مناسباً في القانون الوطني. وتقدم الدوائر الإصلاحية في جزر سليمان^(٢٢)، بالشراكة مع الجهات صاحبة المصلحة، برامج مستمرة لإعادة تأهيل السجناء (في مجالات التعليم والتدريب المهني والمهارات الحياتية القائمة على العقائد الدينية)، لتهيئتهم لإعادة اندماجهم في مجتمعاتهم بعد قضاء العقوبات^(٢٣).

٤٥- وتتمتع مراكز الخدمات الإصلاحية الستة^(٢٤) بالسعة التي تمكنها من فصل السجناء/المحتجزين الإناث والأحداث عن الذكور البالغين، وفقاً لمعايير الأمم المتحدة. وثمة تقدم في الاستعدادات لإنشاء مركز لاحتجاز الأحداث في سجن تيتير بجزيرة غوادالكانال^(٢٥).

٤٦- وفي إطار مشروع رابطة المحامين الأمريكية المتعلق بمكافحة الاتجار بالأشخاص في منطقة المحيط الهادئ قُدم التدريب في مجال أحكام بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، إلى مقدمي الخدمات القانونية، ووكلاء النيابة، والمسؤولين الحكوميين، والشرطة، ومقدمي الرعاية الصحية، والمجتمع المدني. وأطلق المشروع مبادرات حكومية أوسع نطاقاً بشأن الاتجار بالأشخاص.

٤٧- ويجري وضع اللمسات الأخيرة لخطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب الأشخاص، للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠. ويُعهد إلى وحدة الإنفاذ، التي أنشئت في إطار وزارة التجارة والصناعة والعمل والهجرة، التحقيق في حالات الاتجار بالأشخاص. وتمثل اللجنة الاستشارية المعنية بالاتجار بالأشخاص فريقاً تقنياً يضم في عضويته جهات معنية متعددة، وهو يُعنى بمساعدة الضحايا وتقديم المشورة بشأن تنفيذ قانون الهجرة. وتشمل الأنشطة الرئيسية للجنة الاستشارية المعنية بالاتجار بالأشخاص تقديم التوعية بشأن مسألة الاتجار بالأشخاص.

- ٤٨- ويواصل الشركاء من المجتمع المدني الإشادة بجهود الحكومة في مكافحة الاتجار بالبشر. فمثلاً، أنشأ مركز دعم الأسرة وحدة قانونية لتقديم الدعم لضحايا الاتجار بالبشر. وأعدت سيدات الطائفة الإنجليكانية التابعة لكنيسة ميلانسيا، في عام ٢٠١٣، دليلاً تدريبياً بشأن الاتجار بالبشر.
- ٤٩- ولا يوجد تشريع يحظر قانوناً العقوبة البدنية للأطفال. وفي عام ٢٠١٢، أشارت ورقة مسائل، أعدتها لجنة إصلاح القوانين بشأن مراجعة قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية، إلى أن العقوبة البدنية يجب أن تكون معقولة، وإلى ضرورة عدم السماح بتنفيذ أية عقوبة مهينة علناً.
- ٥٠- وأجرت وزارة التعليم وإدارة الموارد البشرية دراسة بشأن "عوائق التعليم"، شملت مجموعة من الإجراءات الموصى بها من أجل التصدي للعقوبة البدنية. وتستهدف هذه الإجراءات مدرسي المدارس، ومجالس المدارس، والوالدين/الأوصياء، وتتعلق هذه الإجراءات باتباع استراتيجيات غير قائمة على العنف في مجال التدريس والتعلم. وتتولى وحدة معنية بالمعايير في وزارة التعليم وإدارة الموارد البشرية مسؤولية وضع أدلة إرشادية لإدارة المدارس وإجراءات تأديبية.
- ٥١- وسُراجح اختصاص المحاكم المحلية لكي تدرج به حالات العنف ضد المرأة، بحيث يتمكن ضحايا العنف المنزلي، لا سيما في المناطق الريفية، من الوصول إلى العدالة. ويجيز قانون حماية الأسرة "للأشخاص المأذون لهم" إصدار أمر بالحماية المؤقتة أو تغييره أو إلغاؤه.
- ٥٢- وأسفر التعديل الدستوري الذي أجري في عام ٢٠١٤ بهدف رفع مستوى وظائف القضاة الجزئيين إلى مستوى الوظائف الدستورية (تكافئ وظائف قضاة المحاكم الأعلى درجة) إلى زيادة عدد القضاة الجزئيين المعينين ورفع منزلتهم. ويُعد ذلك خطوة نحو مواجهة تكديس القضايا على مستوى القضاة الجزئيين في جميع أنحاء البلد. وقد أدى خمسة قضاة جزئيين جدد القسم في شباط/فبراير ٢٠١٥^(٢٦).
- ٥٣- وتلقت لجنة إصلاح القوانين توجيهات بأن تتباحث وتتشاور مع الجهات صاحبة المصلحة في الحكومة والمنظمات غير الحكومية من أجل مراجعة الحد الأدنى لسن الزواج ورفعته من ١٥ سنة إلى ١٨ سنة بموافقة الولي، ومن ١٨ سنة فأكثر دون موافقة الولي، وذلك بموجب قانون الزواج في جزر سليمان والمراسيم ذات الصلة.
- ٥٤- وأصدرت لجنة إصلاح القوانين، بعد مراجعتها لقانون العقوبات، ورقة مسائل بشأن السن الدنيا للمسؤولية الجنائية، لرفعها من ٨ سنوات إلى ١٢ سنة. وكانت لجنة إصلاح القوانين قد واجهت في الماضي مسائل تتعلق بالقدرات، مما أدى إلى تباطؤ التقدم المحرز في عملية المراجعة.
- ٥٥- واستُكمل عمل لجنة الحقيقة والمصالحة، وأحيل تقريرها إلى مكتب رئيس الوزراء ومجلس الوزراء في عام ٢٠١٣ وعُرض عرضاً موجزاً في البرلمان في عام ٢٠١٤. وتعكف الحكومة على وضع إطار لتنفيذ التوصيات المدرجة في التقرير والتماس الموارد اللازمة للتنفيذ. وسيتضمن هذا

الإطار توجيهات بشأن كيفية تنفيذ التوصيات الحساسة والمعقدة المتعلقة بكل من الإصلاحات المؤسسية، والمحاكمات القضائية للجنّة، والسلام والمصالحة، وإعادة التأهيل، وتقديم التعويضات.

جيم - النساء والأطفال (التوصيات ٣-٨٠ إلى ١٢-٨٠، و ٢٧-٨٠ إلى ٣٠-٨٠، و ٣٢-٨٠ إلى ٣٧-٨٠، و ٤٠-٨٠ إلى ٤٣-٨٠، و ٤٨-٨٠، و ٨١-٨٠، و ٢٩-٨١، و ٣٩-٨١ إلى ٤١-٨١، و ٤٥-٨١، و ٥٢-٨١)

٥٦ - في عام ٢٠١٣، قدمت لجنة إصلاح القوانين توصيات بإعادة تعريف الاغتصاب بحيث يسري على جميع الأشخاص، بما في ذلك عند وجود علاقة زوجية بين الضحية والمتهم^(٢٧). وفي عام ٢٠١٢، قضت الاجتهادات القضائية^(٢٨) لأول مرة بأنه من الممكن اعتبار الزوج مذنباً باغتصاب زوجته. وذكرت المحكمة الأعلى درجة التي تطبق مبادئ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بموجب المادتين ١٥ و ١٦، أن الزوج والزوجة شريكان متكافئان في الزواج، ورأت أن من الممكن تحميل الزوج مسؤولية اغتصاب زوجته^(٢٩).

٥٧ - وواصلت وزارة شؤون المرأة والشباب والطفل والأسرة القيام بدور ريادي في الدعوة إلى إنهاء العنف ضد النساء والفتيات، وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة. وتقدم الوزارة دعماً مالياً سنوياً لمنظمتين غير حكوميتين محليتين، هما مركز الرعاية المسيحي، ومركز دعم الأسرة، لتنفيذ مبادرات لمنع العنف الأسري.

٥٨ - وبدأ تنفيذ قانون حماية الأسرة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ بوضع استراتيجية للتنفيذ وتشكيل مجلس استشاري. ويتألف المجلس من ممثلين للحكومة، والمجتمع المدني، والشرطة، ومقدمي الرعاية الصحية، ويكفل المجلس تقديم الخدمات والمساعدة القانونية لضحايا العنف المنزلي. وشكلت أيضاً لجنة معلومات مسؤولة عن توحيد معايير المعلومات المتعلقة بقانون حماية الأسرة، لأغراض التدريب والتوعية. وتُستمد برامج التوعية بقانون حماية الأسرة من أربع رسائل تدور حول الحماية والأمان والمسؤولية والاتصال. وتمثل حملة النشاط السنوية ضد العنف الجنساني، التي تستغرق ١٦ يوماً، وسيطاً رئيسياً لبرامج التوعية^(٣٠). وفي إطار "حملة نشاط الـ ١٦ يوماً" في عام ٢٠١٤، أُعد كتيب "اتخاذ إجراءات" يتضمن معلومات عن انتشار العنف المنزلي، وعن قانون حماية الأسرة، والاستراتيجيات التي يمكن اتخاذها للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات.

٥٩ - وأنشئت في عام ٢٠١٥ وظيفة منسق شؤون العنف الجنساني، في وزارة الصحة والخدمات الطبية. ويضطلع المنسق بمسؤولية الإشراف على شبكة الإحالة المسماة شبكة الأمان SAFENET، وهي نظام للإحالة مشترك بين الجهات الحكومية المختصة التي يمكن أن يلجأ إليها ضحايا العنف المنزلي للإبلاغ عن العنف المرتكب بحقهم.

٦٠ - وأنشئت في عام ٢٠١٢ وحدة لحماية الأسرة تُمول بموجب قانون بعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان وبرنامج العدالة التابع لمكتب المحامي العام. وتولي وحدة حماية الأسرة أولوية

لجميع حالات العنف الأسري المحالة إليها من أية جهة من الجهات صاحبة المصلحة الأعضاء في شبكة الأمان^(٣١). وفي عام ٢٠١٤، كانت نسبة ٤٧ في المائة من الحالات التي عرضها المترددون، أسبوعياً، على مركز المساعدة القانونية تتعلق بقانون الأسرة، ونسبة ٥٣ في المائة منها دعاوى مدنية. وأنشئت في عام ٢٠١٣ عيادات^(٣٢) لرعاية ضحايا الاعتداء الجنسي والعنف المنزلي، تسمى Seifples، وهي عيادات صحية تقدم الرعاية لضحايا العنف المنزلي المحتاجين إلى العناية الطبية قبل إحالتهم إلى وحدة حماية الأسرة لالتماس المساعدة القانونية.

٦١ - واستحدثت أكاديمية قوة الشرطة الملكية لجزر سليمان في مقراتها الدراسية وحدة تدريبية بشأن العنف ضد المرأة. ويتواصل تقديم دورات تدريبية سنوية، بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، لضباط المؤسسات الإصلاحية في جزر سليمان ولقوة الشرطة الملكية لجزر سليمان. وتعزز الإجراءات، التي تتخذها قوة الشرطة الملكية لجزر سليمان، بشأن معايير العنف الأسري وإنفاذ هذه المعايير، التحقيق في الشكاوى المقدمة من الضحايا بشأن تعرضهم للعنف الجنسي والجنساني. وتجري الوحدة المعنية بالاعتداء الجنسي تحقيقات جنائية في جميع الجرائم الجنسية؛ وتتولى وحدة المعنية بالعنف الأسري، تتبع قوة الشرطة الملكية في جزر سليمان، تقديم التوعية بالعنف الأسري، وتسجيل الحالات المبلغ عنها في إطار برامج الشرطة المجتمعية. وأعدت الوحدة المعنية بالعنف الأسري سجلاً تم توزيعه على جميع مراكز الشرطة في البلد من أجل تسجيل شكاوى العنف الأسري وجمع بيانات عن حالات العنف المنزلي. وتبين إحصاءات الوحدة المعنية بالعنف الأسري زيادة في عدد الحالات المبلغ عنها من ٥٥ حالة في عام ٢٠١٢ إلى ٧٢٦ حالة في عام ٢٠١٥.

٦٢ - وأنشئت أيضاً في عام ٢٠١٣ وحدة معنية بالعنف المنزلي في مكتب مدير النيابة العامة، وتعنى هذه الوحدة باتخاذ الإجراءات القضائية في حالات العنف المنزلي الخطيرة التي تنجم عنها وفاة. وتتعاون الوحدة المعنية بالاعتداء الجنسي والوحدة المعنية بالعنف المنزلي مع مكتب مدير النيابة العامة بشأن حالات العنف المنزلي في جميع أنحاء البلد، حيث تُجرى تحقيقات كاملة بشأنها وتُحال للإجراءات القضائية.

٦٣ - وأيدت اللجنة الاستشارية الوطنية المعنية بالعمل من أجل الأطفال نتائج الدراسة التي أجرتها في الأقاليم، في عام ٢٠١٥، منظمة إنقاذ الطفولة، بعنوان ديناميات الاتجار بالأطفال واستغلالهم للأغراض الجنسية التجارية. وقدمت الدراسة عدة توصيات، منها ما يلي: (١) وضع مدونة سلوك معيارية للعاملين في صيد الأسماك وصناعة قطع الأشجار، تراعي حقوق الأطفال والمرأة؛ (٢) تنقيح خطة العمل المتعلقة بمكافحة الاتجار بالأشخاص في جزر سليمان، بحيث يُمنح مزيد من الحماية للأطفال من الاتجار بهم داخلياً؛ (٣) تقديم الدعم التقني والتدريب والموارد من أجل تقوية الهيكل المؤسسي للوزارات الحكومية التي تنفذ برامج تتعلق بالأطفال؛ (٤) زيادة التعاون المشترك بين المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية المعنية بحقوق الأطفال من أجل التدخل الفعال واستدامة مبادرات المشاريع. واستنتجت الدراسة أن الأطفال ذوي التعليم المحدود وفرص كسب العيش المحدودة معرضون لخطر الاتجار أو الاستغلال الجنسي. وسوف تستخدم اللجنة الاستشارية الوطنية المعنية

بالعمل من أجل الأطفال هذه التوصيات لإثراء عمليات توجيه البرامج والسياسات العامة، مع الاستفادة من جهود قطاع العمل والجهات الأخرى المعنية صاحبة المصلحة في الحد من المخاطر المترتبة بعمل الأطفال، والاتجار بالأطفال. وتتولى لجنة فرعية^(٣٣)، تابعة للجنة الاستشارية الوطنية المعنية بالعمل من أجل الأطفال، توعية المجتمعات المحلية بمسألة الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية والاعتداء الجنسي على الأطفال، في حين تقدم منظمات المجتمع المدني للأطفال الضحايا المشورة، وخدمات الحماية المؤقتة، والإدماج الاجتماعي.

٦٤ - وقدم معهد الإدارة العامة والتنظيم، بالشراكة مع الوزارات ذات الصلة، برامج تدريبية للعاملين في المرافق العامة في مجال قانون حماية الأسرة. وفي عام ٢٠١٣، أقامت وحدة دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصال، التابعة للحكومة، شراكة مع معهد الإدارة العامة والتنظيم بهدف تمكين جميع موظفي الحكومة من الوصول إلى برامج التدريب في مجال بناء القدرات، المتاحة على شبكة الإنترنت.

٦٥ - وتركز الحكومة، بالشراكة مع أمانة جماعة المحيط الهادئ، على زيادة فرص كسب العيش المستدامة والبرامج التعليمية للشباب ذوي العلاقة الوثيقة باقتصاد السوق، وذلك عن طريق برنامج "الشباب في العمل" (Y@W) الذي بدأ تنفيذه في عام ٢٠١٢. ويواصل هذا البرنامج توفير فرص التدريب وتنمية المهارات والتوجيه الجماعي أو عن طريق الزملاء، للشباب، لتمكينهم من بدء أعمال تجارية صغيرة والالتحاق بالعمل في القطاع العام^(٣٤). وتم خلال السنوات الثلاث الماضية إلحاق أكثر من ٤٠٠ شاب بالدوائر العامة، للتدريب الداخلي. وتم تعيين ١٠ من هؤلاء الشباب تعييناً دائماً في القطاع العام بعد استكمالهم برامج التدريب الداخلي. وفي الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، كان ٣١٦ مجموعة شباب تدير أكشاك في أسواق الشباب؛ وفي عام ٢٠١٥، تلقى ٤٥ مشروعاً تجارياً صغيراً التمويل وبدأ تنفيذها.

٦٦ - وأطلق نظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أوائل عام ٢٠١٤، بدعم من الشركاء في التنمية، وحقق هذا النظام تحسناً كبيراً في تسجيل مواليد الأسر التي تعيش في المناطق الريفية، وأنشئ ١٥ مركزاً صحياً تابعاً إضافياً تتيح الإبلاغ مباشرة عن المواليد، وذلك في غوادلكنال، وتشويسبول، وتيموتو، وماكيرا، والأقاليم الغربية، وهونيارا^(٣٥).

٦٧ - ويوجد اتفاق سارٍ بين وزارة الصحة والخدمات الطبية، ومكتب التسجيل المدني، على توجيه عملية تسجيل المواليد بشكل مركزي عن طريق نظام وحدة دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصال التابعة لحكومة جزر سليمان. وفي عام ٢٠١٤، تُخصّص لأول مرة ميزانية وطنية متكررة لمنظمات المجتمع المدني قدرها مليون دولار من دولارات جزر سليمان، لتغطية نفقات تشغيل هذه المنظمات.

٦٨ - وقُدِّم تدريب مستمر للممرضات بشأن أهمية تسجيل المواليد وعملياته وإجراءاته. وأيدت الحكومة إطار العمل الإقليمي لنظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في آسيا والمحيط

المهادئ، وهو الإطار الذي أعدته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠١٤.

٦٩- وفي إطار الاستعداد للانتخابات الوطنية العامة في عام ٢٠١٤، أجرى المجلس الوطني للمرأة في جزر سليمان مشاورات بشأن التدابير الخاصة المؤقتة الرامية إلى مشاركة المرأة في هيئات اتخاذ القرار.

٧٠- وأطلق البرلمان الوطني لجزر سليمان، في عام ٢٠١١، المجموعة البرلمانية للشابات، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتعمل هذه المجموعة على تشجيع مشاركة الشابات في الأعمال القيادية. وتواصل المجموعة تقديم التوعية وتشجع النقاش بشأن التدابير الخاصة المؤقتة المتعلقة بالمقاعد المخصصة للمرأة في البرلمان، وأجرت المجموعة دراسة استقصائية أساسية بشأن ميل الناخبين إلى انتخاب النساء، وذلك قبل انتخابات عام ٢٠١٤ وبعدها. وخلصت الدراسة الاستقصائية^(٣٦) إلى وجود بعض العوائق التي تحول دون دعم المرشحات، منها شراء الأصوات أثناء الحملات، ووجود منظورات ثقافية جنسانية بشأن القيادة.

٧١- واضطلعت وزارة الخدمة العامة بعملية إصلاح للخدمة العامة على مرحلتين. وأطلقت الوزارة استراتيجية لإدارة الموارد البشرية تهدف إلى تعزيز تعميم المنظور الجنساني وزيادة مشاركة الإناث في جميع الآليات الحكومية. وأسفرت التدابير الرامية إلى ضمان تحقيق هذين الإصلاحين عن استحداث مؤشر رئيسي جديد بشأن النتائج في جميع العقود التي توقعها الأمانات الدائمة، لضمان التوعية بالمساواة بين الجنسين في الخدمة العامة، وثانياً لضمان وجود عملية تعيين واختيار تراعي المساواة بين الجنسين.

٧٢- وازداد عدد الإناث اللاتي يشغلن وظائف المستوى المتوسط في الخدمة العامة زيادة تدريجية. ومع ذلك، تُلاحظ تقلبات في الوظائف العليا، التي تشمل الأمناء الدائمين ووكلاء الأمناء. فالمرأة تشغل اثنتين من وظائف الأمناء الدائمين، البالغ عددها ٢٣ وظيفة، وتشغل أيضاً خمساً من وظائف وكلاء الأمناء، البالغ عددها ٣٩ وظيفة. وتُتاح للنساء المؤهلات وذوات الخبرة فرصة الترقية إلى وظائف إدارية عليا.

٧٣- وتشغل امرأة، ولأول مرة، منصب نائب مفوض الشرطة في قوة الشرطة الملكية لجزر سليمان. وأجرت الدوائر الإصلاحية لجزر سليمان مراجعة جنسانية بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين في عمليات التعيين، وزيادة تقلد المرأة للوظائف العليا. وتقدم التوصيات التي أسفرت عنها المراجعة الجنسانية توجيهات بشأن كيفية تحسين المشاركة الفعالة للمرأة في الوظائف القيادية في جميع قطاعات الحكومة.

٧٤- وعلى الصعيد السياسي، انتُخبت امرأة واحدة عضواً في البرلمان في الانتخابات الفرعية في عام ٢٠١٢. وفي عام ٢٠١٤، انتُخبت أربع نساء نائبات في البرلمان، انتُخبت إحداهن عضواً في مكتب البرلمان^(٣٧).

٧٥- وتبين بيانات الغرفة التجارية في جزر سليمان أن ٤٠ عضواً من أعضائها البالغ عددهم ١٢٠ عضواً هم من منظمي المشاريع الشباب. ويبلغ عدد الإناث من هؤلاء الشباب ١٢ شابة، وهن أيضاً عضوات في رابطة سيدات الأعمال في جزر سليمان^(٣٨). وتضم اللجنة التنفيذية لرابطة أصحاب المصانع أيضاً أعضاء من النساء.

٧٦- ويعمل في الحكومة أربع نساء يشغلن مناصب رؤساء البعثات الدبلوماسية بالخارج أو منصب القائم بعمل رؤساء البعثات الدبلوماسية.

دال- عدم التمييز والمساواة بين الجنسين (التوصيات ٨٠-١، ٨٠-٢٥ و ٨٠-٢٦، ٨٠-٢٨، ٨١-٢١، ٨١-٢٤ إلى ٨١-٢٩)

٧٧- تدور في الوقت الراهن مشاورات بشأن مشروع قانون مجالس تسوية النزاعات المتعلقة بأراضي القبائل، وهو يهدف إلى تسوية النزاعات المتعلقة باستخدام الأراضي وتملكها بإشراك زعماء القبائل وشيوخها. وأشارت المشاورات إلى قوة الدعم الرامي إلى إشراك المرأة في عضوية هذه المجالس. وأنشئ مجلس جديد معني بالأراضي في وزارة الأراضي والإسكان والدراسات الاستقصائية، وتشارك امرأة واحدة في عضوية هذا المجلس.

٧٨- وواصلت وحدة توعية ملاك الأراضي والدعم القانوني، التابعة لمكتب المحامي العام، تقديم برامج التوعية والمساعدة القانونية بشأن مسائل متنوعة تتعلق بالأراضي والبيئة والمجتمعات المحلية للبلد. وشجعت هذه العملية مشاركة المزيد من النساء في المشاورات الجارية على المستويات المجتمعية بشأن قضايا الأراضي. ويتعلق العديد من هذه القضايا أساساً بمسألتي الملكية العرفية للأراضي والإرث، والمسائل الدائمة المتعلقة بالعقارات، ومسائل الأراضي العرفية المسجلة.

٧٩- ويُتوقع أن تحسّن عملية الاستعراض الراهنة عمليات تنسيق ورصد وتقييم سياسة المساواة بين الجنسين وتنمية المرأة. ويُتوقع أيضاً أن تؤدي مبادرة الإحصاءات الجنسانية، التي أطلقت في عام ٢٠١٤، بدعم من أمانة جماعة المحيط الهادئ، إلى زيادة إتاحة المعلومات المصنّفة بحسب نوع الجنس، وبناء القدرات اللازمة لجمع البيانات، ودعم التحليل الجنساني للبيانات الإحصائية التي ستفيد في توجيه عملية التنفيذ الفعال لسياسة المساواة بين الجنسين وتنمية المرأة ولسياسة القضاء على العنف ضد المرأة.

هاء- الحق في مستوى معيشي لائق (السكن، والصحة، والماء، والصرف الصحي) (التوصيات ٨١-٥٤ و ٧١-٥٥، ٨٠-٤٤ و ٨٠-٤٥)

٨٠- خصصت وزارة الأراضي والإسكان والدراسات الاستقصائية مبلغ ١٣ مليون دولار من دولارات جزر سليمان، في إطار البرنامج التشاركي لتطوير الأحياء الفقيرة، لدعم الجهود الرامية إلى تحديد السمات الحضارية، وتنظيم عملية منح رخص المهن المؤقتة، وتحسين ممارسات

التخطيط. ولا يزال الإسكان والحصول على الأراضي مكوناً مهماً للإدارة العامة والتخطيط الاستراتيجي للمدن أو للمراكز الحضرية. وأقامت وزارتان مساكن لاستيعاب موظفيها، رغم أن نقص المساكن في مراكز المقاطعات لا يزال يمثل تحدياً أمام فعالية تقديم الخدمات في البلد في جميع القطاعات، لا سيما قطاعي التعليم والصحة.

٨١- وفي عام ٢٠١٥، أعدت جزر سليمان مبادئ توجيهية وطنية موحدة بشأن استخدام الأدوية المضادة للفيروسات القهقرية، لمنع تفاقم العدوى بفيروس الإيدز بين البالغين والمراهقين والأطفال ولمعالجة المصابين به. وأعدت الحكومة مبادئ توجيهية وطنية لخدمات اختبار العدوى بفيروس الإيدز. واتسع نطاق برامج الصحة الإنجابية والتطعيم لتشمل الآن جميع العيادات في الأرياف والمقاطعات. ويُتاح الآن لتسعة من كل عشرة من مراكز المقاطعات مستشفى أو مركز إسعاف ترميضي أو عيادات.

٨٢- وقدمت وزارة الصحة والخدمات الطبية، عن طريق برامج الصحة الإنجابية وصحة المراهقين التي تنفذها الوزارة، دورات تدريبية للنساء والفتيات في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، بمن فيهن ذوات الإعاقة، وأجرت محادثات لتوعية وتنقيف المجتمعات المحلية والمدارس. وأنشئت عيادات صديقة للشباب في كل من لاتا وفونونو (المقاطعة الغربية)، وفي كوكم وروف في هونيارا، وتقدم هذه العيادات خدمات المشورة بشأن تنظيم الأسرة، والأمراض المنقولة جنسياً، والعدوى بفيروس الإيدز، ومرض الإيدز، واستخدام وسائل منع الحمل^(٤٠).

٨٣- وأدرج في المقررات الدراسية للمدارس مقرر شامل يتعلق بالمهارات الحياتية والتثقيف الجنسي. وبدأت التجربة في مدارس مقاطعات هونيارا وتيموتو وتشويسبول من السنة الرابعة الابتدائية إلى الثالثة الإعدادية. وتقدم الممرضات المساعدة للمدرسين في تقديم المواد الدراسية بالمدارس. ويُجرى حالياً بحث أساسي بشأن الإجهاض، يُتوقع أن يُستكمل في عام ٢٠١٥.

٨٤- وتسلم الحكومة بأن إمداد السكان الريفيين المشتتين بشدة بالمياه المأمونة الكافية تكنتفه تحديات ويتوقف تنفيذه على الشراكات مع الشركاء في التنمية، والمجتمعات المحلية، والمنظمات الدينية^(٤١). ولهذا الشراكة أهمية كبيرة نظراً إلى قلة البيانات المتاحة المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وقلة الكوادر المحلية المدربة من أخصائيي الهيدرولوجيا، ومهندسي المياه، وأخصائيي الصرف الصحي، والتقنيين، والسباكين. وأعدت الخطة الوطنية المتكاملة لقطاع المياه والصرف الصحي للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٥ استجابةً للشواغل التي أبدتها المجتمعات المحلية الريفية والحضرية إزاء إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، وهي الشواغل التي أولت أولوية لتوفير المياه المأمونة بكميات كافية للمستشفيات والعيادات والمدارس، وزيادة تجميع واستخدام مياه الأمطار على مستوى الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية، وتحسين الصرف في المناطق الحضرية وشبه الحضرية. وبدأت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي تنفيذ مشاريع لإنشاء آبار الصرف الصحي وشبكات المياه في هونيارا وفي مقاطعات محددة.

واو- مسائل حقوق الإنسان (التعليم، والنظام الانتخابي، والديمقراطية، والعمل، والإعاقاة) (التوصيات ٣٩-٨٠، و٤٥-٨٠ إلى ٤٩-٨٠، و٥٦-٨١ إلى ٥٨-٨١، و١٢-٨١ إلى ١٥-٨١، و٢٢-٨١ و٢٣، و٣٠-٨١ إلى ٣٢-٨١، و٣٧-٨١)

٨٥- تواصل الحكومة تنفيذ سياسة التعليم الأساسي المجاني من السنة الأولى إلى السنة التاسعة لتشجيع الالتحاق بالتعليم، ورغم ذلك يواصل الوالدان تحمل تكاليف أخرى ذات صلة. ويشير إطار تقييم الأداء لوزارة التعليم وإدارة الموارد البشرية إلى أن نسبة التلاميذ الذكور المتحقيين بالتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة (٥١ في المائة) كانت أعلى من نسبة الإناث (٤٩ في المائة) في عام ٢٠١٣. وازداد المعدل العام للالتحاق بالتعليم الابتدائي في عام ٢٠١٣ بنسبة ٢١,٢ في المائة^(٤٢)، وازدادت نسبة الإناث المتحقات بالتعليم الثانوي (٥٢ في المائة) على نسبة الذكور (٤٨ في المائة). ويبيّن هذا الاتجاه أن التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم يتحقق ببطء.

٨٦- واستحدثت الجامعة الوطنية لجزر سليمان برامج تمنح درجتي الدبلوم والبكالوريوس في مجال الصحة والعلوم التطبيقية.

٨٧- وأوصى الاستعراض الراهن لقانون التعليم بأن تعود الطالبات الحوامل إلى نظام التعليم العام بعد الولادة. ومن شأن ذلك أن يزيد فرص هؤلاء الطالبات في مواصلة التعليم.

٨٨- وأنشئت وحدة لتعليم القراءة والكتابة في وزارة التعليم وإدارة الموارد البشرية، وتشارك وحدة معنية بالمساعدة التقنية في تقديم المشورة والدعم لمبادرات تعليم القراءة والكتابة في جميع أنحاء البلد. وتساعد هذه الوحدة في إجراء استعراض لإطار تعليم القراءة والكتابة والمواد الدراسية.

٨٩- وتبيّن الإحصاءات المتعلقة بالأداء العام لأنشطة تعليم القراءة والكتابة أن أداء الإناث أفضل من أداء الذكور بدايةً من السنة الدراسية الثالثة. وتبيّن البيانات الرقمية أن كلا الذكور والإناث حققوا نتائج متماثلة على جميع المستويات.

٩٠- وتطبق جزر سليمان النظام الانتخابي القائم على منح المنصب للحاصل على أعلى الأصوات في انتخاب الممثلين على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات. ويعتبر المرشح الحاصل على أكبر عدد من الأصوات هو العضو المنتخب في البرلمان وجمعية المقاطعات. وشهدت انتخابات عام ٢٠١٤ استخدام نظام التسجيل الحيوي للناخبين لاكتشاف عمليات التسجيل المتعددة ولتحسين دقة التسجيل ونزاهة عملية الاقتراع. وكان ٨٥ في المائة من الأشخاص المؤهلين للتصويت مسجلين، منهم ١٣٩ ٠٥٩ امرأة (بنسبة ٤٨ في المائة). وأدى نظام التسجيل الحيوي للناخبين إلى زيادة ثقة الجمهور في نزاهة السجلات.

٩١- وقدمت الحكومة والمنظمات غير الحكومية برامج توعية على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات في مجال التسجيل الحيوي للناخبين، وذلك عن طريق وسائل الإعلام المطبوعة والمذاعة

والمشاورات على مستوى المقاطعات. وبغية تعزيز الشفافية في انتخابات عام ٢٠١٤، جرى إيفاد مراقبين إقليميين ودوليين إلى جزر سليمان بناءً على دعوة من حكومة البلد.

٩٢- وأنشأت اللجنة الانتخابية لجزر سليمان، مؤخراً، موقعاً شبكياً يقدم معلومات بشأن العمليات الانتخابية.

٩٣- وتواصل الحكومة التزامها بالتنمية، ويتضح ذلك من المشاركة الفعالة للحكومة في عدد من المفاوضات الحكومية الدولية بشأن تمويل التنمية، والدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف، وأهداف التنمية المستدامة. وعُقدت مشاورات عن طريق وزارة التخطيط الإنمائي وتنسيق المساعدات بشأن أهداف التنمية المستدامة، وهي الأهداف التي ستُدمج، لدى اعتمادها، في استراتيجية التنمية الوطنية. وتواصل حكومة جزر سليمان التزامها بتعزيز علاقات الشراكة بين القطاع الخاص والمنظمات الدينية والمجتمع المدني من أجل مصلحة مواطنيها.

٩٤- وأدى إنشاء وحدة إعادة التأهيل القائم على المجتمع، في وزارة الصحة والخدمات الطبية، إلى تقوية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على المستوى المجتمعي. ويواصل المكتب المعني بإعادة التأهيل القائم على المجتمع بناء قدرات موظفيه العاملين في جمع البيانات المتعلقة بالإعاقة بوصفها الأساس لرسم استراتيجيات تخطيط طرق تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة من الخدمات الاجتماعية في جميع أنحاء البلد. وأنشأت وحدة إعادة التأهيل القائم على المجتمع جهات تنسيق في المقاطعات التسع لكي تقدم التوعية بشأن التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومشاركة النساء ذوات الإعاقة في حملة نشاط الـ ١٦ يوماً، ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في المسابقات الرياضية بالدورات الأولمبية للمعوقين على المستوى الوطني والدولي. ويمثل ذلك تداير تهدف إلى دمج مسائل الإعاقة على جميع مستويات المجتمع.

٩٥- وفي سياق الاستعراض الذي جرى مؤخراً للسياسة الوطنية للتصدي الشامل للإعاقة، للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨، يتعاون مكتب وحدة إعادة التأهيل القائم على المجتمع تعاوناً وثيقاً مع الإدارات الحكومية ذات الصلة بهدف ضمان تخطيط وتمويل آليات تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة باعتبار ذلك خطوات استباقية للتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويشمل ذلك إنشاء هياكل أساسية، مثل المنحدرات، ونظام النقل العام الملائم للمستخدمين، والوصول إلى المباني الحكومية.

٩٦- وشملت أعمال التطوير في مناطق مثل غيزو (المقاطعة الغربية) استحداث ممرات لدخول المعوقين إلى المستشفى الذي أُنشئ مؤخراً، وإلى مصرف ANZ، ومن المقرر استحداث مثلها عند مكتب الإعلام السياحي. وتُتاح لمستخدمي الكراسي المتحركة سبل دخول المحكمة الأعلى درجة في هونيبارا. وباستثناء مراكز التعليم المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة، لا توجد في الوقت الراهن خطة لوضع ترتيبات تيسيرية للأشخاص ذوي الإعاقة. وعادةً ما يبقى الأشخاص ذوو الإعاقة في البيوت مع أفراد الأسرة المباشرين، باستثناء المتحقين بالتعليم الأساسي عن طريق مبادرات

المنظمات غير الحكومية، مثل مدرسة سان إيسديرو أو مركز بيتزندا في هونيارا. ويتيح مركز تنمية ذوي الاحتياجات الخاصة، الذي يديره الصليب الأحمر، بيئة تعلم ملائمة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، بدايةً من التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة إلى مستوى التعليم الابتدائي.

٩٧- ولم تضع وزارة تنمية البنية التحتية سياسات، وإنما تراعي الوزارة، من حيث المبدأ وتسليماً منها بضرورة تحسين سبل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المباني، مسألة الإعاقة في تصميمها للمباني والبنية التحتية للنقل وخدمات النقل (الوصول والترابط). وتعرب الحكومة عن تقديرها للمساعدة التي قدمها كلٌّ من مصرف التنمية الآسيوي ونيوزيلندا وأستراليا بإيفاد مستشارين لإجراء مراجعات للبنية التحتية الملائمة للمعوقين.

٩٨- وواجهت الحكومة تحديات في مجال تقديم خدمات الرعاية الصحية النفسية منذ إغلاق وحدة الطب النفسي الوطنية التابعة للمستشفى المركزي الوطني في عام ٢٠١٢. ومع ذلك، لا تزال عملية إعادة تأهيل الزبناء من الأهالي، والزيارات المنزلية، وتعزيز الصحة النفسية، تمثل مبادرات تحظى بالأولوية في سياق تقديم خدمات الصحة النفسية.

زاي- البيئة، وتغير المناخ، والتعدين، والحد من خطر الكوارث (التوصيتان ٨١-٣٤ و ٨١-٣٦)

٩٩- تواصل جزر سليمان الحث على بذل المزيد من الجهود من أجل التخفيف من تغير المناخ وآثاره.

١٠٠- واستُكمل في عام ٢٠١٣ تقييم مدى القابلية للتأثر بتغير المناخ والتكيف معه، أُجري في ٢٧ مجتمعاً محلياً في مقاطعة تشويسبول بدعم من أمانة جماعة المحيط الهادئ^(٤٣). وأسفر التقييم عن وضع خطط لاتخاذ نهج متكامل وشمولي إزاء التكيف مع آثار تغير المناخ على مستوى المقاطعة. ويؤدي الانتشار الواسع لأعمال قطع الأشجار في المقاطعة وتزايد الضغط على النظم الإيكولوجية الأرضية والبحرية إلى زيادة قابلية المجتمعات للتأثر بتغير المناخ وانخفاض قدرتها على التكيف مع آثاره. وتم اختيار سبعة مجتمعات محلية لتنفيذ تدابير التكيف، التي تشمل حماية موارد المياه؛ وتحديد مستجمعات مياه الأمطار؛ وزيادة سعة تخزين المياه؛ وإدارة النظم الإيكولوجية للشعاب المرجانية وأشجار المانغروف؛ وتقليل صيد أنواع الأسماك الرئيسية في الشعاب المرجانية إلى الحد الأدنى؛ وتخطيط عمليات إدارة الموارد البحرية ومصائد الأسماك؛ وزيادة الاستعداد للكوارث؛ والتخطيط لمواجهة نقص الغذاء الناجم عن الكوارث؛ واتخاذ إجراءات الطوارئ اللازمة لمواجهة الأعاصير المدارية أو الفيضانات أو أمواج مدية.

١٠١- وتعمل الحكومة على تعزيز الأمن الغذائي في أونتونغ جافا وسيكايانا (مقاطعة مالايتا)، وفي فنوالوا (مقاطعة تيموتو)، وذلك في إطار مشروع التكيف مع آثار تغير المناخ لمنطقة المحيط الهادئ. ويمثل مشروع الإدارة المجتمعية للموارد البحرية خطوة مهمة نحو تمكين المجتمعات المحلية من

إدارة مواردها وأسباب معيشتها. واستناداً إلى الدروس المستفادة من تجارب المجتمعات الساحلية الريفية في المقاطعات الغربية ومقاطعة إيزابيل، يمكن تيسير برامج التوعية بهذا المشروع باستخدام منظور جنساني^(٤٤).

١٠٢- ولا يزال الحد من خطر الكوارث وإدارة خطر الكوارث أحد الأولويات الرئيسية لجزر سليمان. وأنشئ فريق عامل وطني معني بتنمية القدرة على مواجهة خطر الكوارث بهدف دعم إدماج عملية إدارة خطر الكوارث في أنشطة الحكومة والمجتمعات المحلية وفي القطاع الخاص وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة الكوارث.

١٠٣- وتعرضت جزر سليمان في السنوات الأربع الماضية لعدد من الكوارث الطبيعية، منها أربعة أعاصير مدارية، وفيضان سريع، وزلازل، وأمواج مديّة، وأمواج عاتية، وانحيارات أرضية. وألحق كل حدث من هذه الأحداث تأثيراً مدمراً بالاقتصاد والبنية التحتية والموارد البشرية والمالية المحدودة أصلاً. فمثلاً، في ذروة الفيضانات السريعة التي حدثت في عام ٢٠١٤، لجأ ٥٠٠ ٤ شخص إلى مراكز الإيواء بمقاطعة غوادلكنال؛ وأُتلف أو دُمر ١١٠ ١ منازل؛ وفقدت ٩٠٠٠ أسرة معيشية في مقاطعات هونيارا وغوادلكنال وإيزابيل نحو ٧٥ إلى ١٠٠ في المائة من حدائقها المزروعة بالمحاصيل الغذائية؛ وكانت مياه الشرب أحد شواغل نحو ٢٥٠٠٠ شخص^(٤٥). وبيّن تقييم للأثر الاجتماعي - الاقتصادي السريع أن القيمة الإجمالية للأضرار والخسائر التي نجمت عن الفيضانات السريعة تقدر بنحو ٧٨٧ مليون دولار من دولارات جزر سليمان (١٠٨ ملايين دولار أمريكي)، أو ٩,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد. وفي عام ٢٠١٣، تأثر أكثر من ٦٠٠٠ شخص، ومات ١١ شخصاً، وتعرض ٢٣ مجتمعاً محلياً لأضرار بالغة نتيجة للزلازل الذي بلغت قوته ٨ درجات وللأمواج المديّة في تيموتو. وأدى الزلزال وما نجم عنه من أمواج مديّة إلى تدمير المنازل، ونظم ومصادر المياه، والعيادات الصحية، والمدارس، والطرق، وأرصعة الموانئ، وحدائق المحاصيل الغذائية، ووسائل المعيشة الأخرى مثل معدات صيد الأسماك. وتبلغ قيمة استبدال جميع الأصول في جزر سليمان ٣,٦ مليارات دولار أمريكي، تمثل نسبة ٨٦ في المائة منها قيمة المباني و ١٢ في المائة منها قيمة البنية التحتية^(٤٦).

حاء- التعاون مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة (التوصيات ٧٩-٨، و ٨٠-٢٤، و ٨١-٣، و ٨١-٣٣، و ٨١-٣٨)

١٠٤- وجهت جزر سليمان، في عام ٢٠١١، دعوات دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لزيارة البلد. وقام الخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية وغيرها من الالتزامات المالية الدولية للدول على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بزيارة إلى جزر سليمان في شباط/فبراير ٢٠١١. وأبرز تقرير الخبير المستقل الحاجة إلى تحسين تدابير المحاسبة لتمكين الحكومة من بيان النفقات العامة.

ولاحظت الحكومة عدم وجود أطر لحقوق الإنسان تشمل استراتيجية إنمائية حكومية، وتعكف الحكومة على اتخاذ خطوات نحو إصلاح هذا الوضع.

١٠٥- وعقدت المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة، الدكتورة رشيدة مانجو، مشاورات في آذار/مارس ٢٠١٢ مع الحكومة ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة^(٤٧). وأبرز التقرير المتعلق بالعنف ضد المرأة أيضاً الحاجة إلى مراجعة التشريعات وإلى سن قوانين تتناول مسألة العنف الذي تواجهه المرأة في مجتمع جزر سليمان. ويتوافق تنفيذ قانون حماية الأسرة لعام ٢٠١٤ مع هذه التوصية، ويشهد ذلك على أن الحكومة تتناول هذه التوصية بوصفها مجالاً ذا أولوية رغم الوقت الذي يستغرقه إحراز تقدم في هذا الصدد.

١٠٦- وقامت الممثلة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بمسألة العنف ضد الأطفال، السيدة مارتا سانتوس باييس، بزيارة إلى جزر سليمان في أيار/مايو ٢٠١٥.

١٠٧- وأعدت وثيقة أساسية مشتركة قبل استعراض اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ٢٠١٣. ولم تُحدَّث الوثيقة منذ ذلك الحين، وينبغي تصديق مجلس الوزراء عليها قبل وضعها في صيغتها النهائية.

١٠٨- وتتعترف الحكومة بالدور المهم الذي تؤديه مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وأمانة الكومنولث والشركاء الإقليميون، مثل أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ وأمانة الفريق الإقليمي المعني بموارد حقوق الإنسان التابع لأمانة جماعة المحيط الهادئ، في بناء قدرات موظفي القطاع العام وفي إعداد تقارير حقوق الإنسان المقدمة إلى الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أُطلقت مبادرات في سياق تقديم التدريب وبناء القدرات للمسؤولين الحكوميين المعنيين بالتحضير لاجتماع لجنة وضع المرأة لعام ٢٠١٣؛ وتقرير اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والحوار البناء الذي دار في جنيف في عام ٢٠١٤؛ وإعداد تقرير الاستعراض الدوري الشامل (٢٠١٤-٢٠١٥)؛ وتدريب العاملين بمبثات المعاهدات الإقليمية في عام ٢٠١٥.

١٠٩- وعُقدت في فيجي، في عام ٢٠١٤^(٤٨)، حلقة عمل إقليمية بشأن الإبلاغ عن الإحصاءات الجنسانية وحقوق الإنسان، حضرها أربعة منسقين معنيين بالمسائل الجنسانية من وزارة التخطيط الإنمائي وتنسيق المساعدات، ووزارة العدل والشؤون القانونية، ووزارة التجارة والصناعات والعمل والمهجرة، ووزارة شؤون المرأة والشباب والطفل والأسرة، بالإضافة إلى ممثلين من مكتب الإحصاءات الوطني. وشملت النتائج الرئيسية حلقة العمل قيام أمانة جماعة المحيط الهادئ بوضع إطار للإحصاءات الجنسانية لجزر سليمان وبلدان منطقة المحيط الهادئ. ويتواصل العمل على وضع إطار للإحصاءات الجنسانية، ويُتوقع استكماله في عام ٢٠١٥.

طاء- التصديق على المعاهدات وإعداد تقارير المعاهدات (التوصيات ٨١-١ إلى ٨١-١٣، ٨١-١٦ و ٨١-١٧)

١١٠- تسلّم الحكومة بأهمية المعاهدات، وتدرك في الوقت نفسه مسؤوليتها عن تهيئة بيئة مؤاتية لإدماج أحكام الاتفاقية على نحو واقعي في القوانين المحلية وتنفيذ هذه الأحكام.

١١١- وصدّقت جزر سليمان على اتفاقية الحد الأدنى لسن الاستخدام، لسنة ١٩٧٣ (الاتفاقية رقم ١٣٨)، في نيسان/أبريل ٢٠١٣؛ واتفاقية حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال (الاتفاقية رقم ١٨٢)، في نيسان/أبريل ٢٠١٢؛ واتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة) لعام ١٩٥٨ (الاتفاقية رقم ١١١)، في نيسان/أبريل ٢٠١٢.

١١٢- ولا يزال تنفيذ المعاهدات الأربع لحقوق الإنسان^(٩) وإدماج أحكامها في القوانين المحلية عملاً جارياً. وبعد استعراض اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، في عام ٢٠١٤، اتخذت حكومة جزر سليمان خطوات نحو نشر الملاحظات الختامية على نطاق واسع. ولم يعتمد مجلس الوزراء بعد التقرير الجامع للتقارير الثاني والثالث والرابع للجنة حقوق الطفل. وتدور مناقشات بشأن إمكانية التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال، وعلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

١١٣- ولم تُقدم بعد تقارير هيئات المعاهدات بشأن الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن ثم لا يمكن إيلاء اهتمام لمزيد من التصديق إلا بعد الوفاء بالالتزامات المتعلقة بتقديم التقارير.

خامساً- الإنجازات وأفضل الممارسات والتحديات والقيود

١١٤- يمثل سن تشريع لمكافحة العنف المنزلي إنجازاً مهماً في مساعي تعزيز وحماية حقوق المرأة والطفل. ويجدر التنويه أيضاً بأوجه التحسن في معايير المرافق الإصلاحية للأشخاص المحتجزين، وبالجهود الرامية إلى الحد من تأثير تغير المناخ باستخدام منهجيات تكيف مختلفة.

١١٥- وتعكس أوجه التحسن المستمرة في النظام الانتخابي أولويات الحكومة في تعزيز نظامها الديمقراطي. كما تبرز المشاورات المستمرة بشأن مشروع الدستور الاتحادي نية الحكومة على ضمان أخذ آراء جميع مواطني جزر سليمان في الاعتبار.

١١٦- ولا تزال توجد تحديات أمام تبسيط لغة حقوق الإنسان بحيث يسهل للمجتمعات المحلية استيعابها واستخدامها، لا سيما في المناطق الريفية. وتشكل القيود المتعلقة بالموارد البشرية والمالية والقدرات عائقاً أمام تنفيذ الأعمال التي تركز على حقوق الإنسان (بما في ذلك إدماج أحكام المعاهدات الدولية في القوانين المحلية) على جميع مستويات المجتمع.

١١٧- ويمثل توافر إحصاءات وطنية محدّثة بهدف التحقق من التقدم المحرز في أعمال حقوق الإنسان في البلد تحدياً. ويتفاقم ذلك الوضع بسبب التشتت الجغرافي للجزر وضعف سبل الحصول على الخدمات الأساسية. وتسلم حكومة جزر سليمان بالحاجة إلى تبسيط مصادر البيانات الوطنية وتيسير استخدامها لغرض تقديم التقارير الوطنية ورسم السياسات، وستتخذ الحكومة خطوات نحو وضع استراتيجية وطنية للإحصاءات تتناول هذه المسألة.

١١٨- وتواصل بعض الممارسات التقليدية إعاقة المشاركة المتساوية لجميع أفراد المجتمع، لا سيما النساء في المناطق الريفية حيث تحدد المعايير الثقافية منظورات وسلوكيات السكان الريفيين. ورغم ذلك، توجد في جزر سليمان مجتمعات أمومية النسب تتولى فيها المرأة بطبيعة الحال القيادة وتمارس سلطتها على الأرض والموارد.

١١٩- وأدت آثار تغير المناخ، مثل ارتفاع مستوى سطح البحر، إلى تبعات على الحقوق في استخدام الأراضي وعلى الأمن الغذائي، على سبيل المثال لا الحصر.

سادساً- الأولويات الوطنية الرئيسية والمبادرات والالتزامات

١٢٠- ستواصل جزر سليمان عمليات مراجعة قوانينها وسياساتها من أجل تلبية الاحتياجات المتغيرة لشعبها ولبئبة. ويشمل ذلك المساواة بين الجنسين، والنهوض بحقوق المرأة والطفل، والتمكين الاقتصادي، والقانون والنظام، والوصول إلى العدالة. وتلتزم الحكومة بالتعاون مع الشركاء في التنمية على ضمان تعميم المنظور الجنساني وأفضل الممارسات في الخدمة العامة.

١٢١- وتشمل الأولويات في سياق تنفيذ سياسة التحالف الديمقراطي لتغيير الحكومة مراجعة الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لكي تشمل أهداف التنمية المستدامة، وإنشاء لجنة مستقلة لمكافحة الفساد، وهيئة بيئية مؤاتية للنمو الاقتصادي، وتحسين تقديم الخدمات للمجتمعات الأشد تمهيشاً.

١٢٢- وتعترف حكومة جزر سليمان بالحاجة إلى تبسيط تقارير حقوق الإنسان (تقارير الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات) وتحسين تنسيق هذه العملية فيما بين الوزارات. وتلتزم حكومة جزر سليمان بإنشاء لجنة مركزية تضطلع بالمسؤولية عن رصد وتقييم التقدم المحرز بشأن قضايا حقوق الإنسان. وتضطلع هذه اللجنة أيضاً بالمسؤولية عن الوفاء بالالتزامات المتعلقة بتقديم تقارير حقوق الإنسان في الوقت المناسب عن طريق عملية تشاورية. ويؤخى تعزيز التعاون مع اللجنة البرلمانية للعلاقات الخارجية، بحيث يوجّه انتباه أعضاء البرلمان إلى الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان للنظر فيها واتخاذ إجراءات بشأنها.

سابعاً- بناء القدرات، وطلبات الحصول على الدعم التقني

١٢٣- تحدد الحكومة الحاجة إلى وضع برنامج واسع النطاق بشأن حقوق الإنسان يشمل تدريب العاملين في القطاع العام وبناء قدراتهم. وتمثل الحاجة إلى إحصاءات دقيقة ورصد وتقييم منتظمين عاملاً محورياً في التوعية بحقوق الإنسان.

١٢٤- وتعترف حكومة جزر سليمان أيضاً بوجود مسائل جديدة وناشئة تتعلق بتغير المناخ والبيئة/القطاع الخاص وحقوق الإنسان ينبغي تناولها من أجل تعزيز القوانين والسياسات وإطار الإنفاذ. وينبغي توفير المساعدة المالية والتقنية المستمرة لدعم المساعي الوطنية عن طريق مواءمة المساعدة المقدمة من الجهات المانحة مع الأولويات الوطنية ريثما يتمكن البلد تقنياً من الوفاء بالتزاماته.

ثامناً- الالتزامات الطوعية

١٢٥- تعهدت حكومة جزر سليمان، أثناء الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل الخاص بها، بما يلي: (أ) إنشاء فرقة عمل وطنية تضطلع بالمسؤولية عن جميع التقارير الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان (بما في ذلك قانون العمل والقانون الدولي الإنساني)، ورصد وتقييم التقدم الذي تحرزه الدولة في تنفيذ هذه المعاهدات والآليات؛ (ب) إدماج حقوق الإنسان وعملية إعمالها واحتياجاتها من التمويل في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية؛ (ج) تقديم التقرير الحكومي لجزر سليمان بشأن تنفيذها للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وللاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري؛ (د) تقييم القدرة الحالية على تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة قبل التصديق عليها؛ (هـ) التشارك مع بلدان جزر المحيط الهادئ الأخرى في الخبرات المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان.

تاسعاً- الاستنتاج

١٢٦- تلتزم حكومة جزر سليمان بضمان إحراز تقدم تدريجي في إعمال حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها في البلد. ويُضطلع بهذه الجهود في ضوء القدرات والموارد المحدودة. وتعرب حكومة جزر سليمان عن تقديرها للدعم الذي يقدمه شركاؤها في التنمية (النظراء الشائون، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى)، وتدعو هؤلاء الشركاء إلى مواصلة دعم مساعيها الرامية إلى تهيئة بيئة مؤاتية تحقق رفاه شعبها وتحسّن أوضاعه.

Notes

¹ Provincial Governments, Civil Society Organisations, Government Ministries, Parliament, UN and Development Partners.

² With a specific Terms of Reference and a tentative timeline matched with various activities, to coordinate consultations with relevant stakeholders within government, the civil society, development partners and at provincial level. As the Secretariat, UN Desk in the MFAET, working with legal desk had the

responsibility to call meetings and coordinate consultation processes.

- 3 The Ministries Health and Medical Services (MHMS), Education and Human Resources Development (MEHRD), Finance and Treasury (MoFT) in particular the National Statistics Office (NSO), Development Planning and Aid Coordination (MDPAC), Home Affairs (MHA) in particular the Registry of Births, Public Solicitor's Office, Law Reform Commission, Ministry of Women, Youth Children and Family Affairs, Ministry of Foreign Affairs and External Trade. CSO representation- Development Services Exchange (DSE).
- 4 For dissemination to all NGOs and relevant inter-government agencies.
- 5 Government (Line Ministry) consultations were held in May 2015; CSO and UN Agency consultations in July 2015 and Provincial Consultation in August 2015. OHCHR Pacific supported government on the CSO consultation.
- 6 UNDP Solomon Islands and OHCHR Pacific facilitated this in partnership with SIG.
- 7 With support from the International Organisation of Migration (IOM) and the United Nations Office on Drug and Crime (UNODC).
- 8 Section 72.
- 9 Section 73.
- 10 Section 76.
- 11 Section 77.
- 12 Section 78.
- 13 For example, in some logging communities and on foreign fishing boats where women young girls and boys are vulnerable.
- 14 Section 5 of the CDF Act 2013.
- 15 Amended the National Parliament Electoral Provisions Act [cap.87].
- 16 Especially those in Isabel and Western Provinces.
- 17 Recommendation 15-27, Solomon Islands Law Reform Commission Review of the Penal Code and Criminal procedure code second interim report-sexual offences 2013, http://www.lawreform.gov.sb/files/reports/Finalsexual_offences_report_2013_v4_12_June.pdf
- 18 This includes sexual harassment policies in MPS Code of Conduct.
- 19 IPCC Fourth Assessment Report predicts that LDCs such as S.I. will be amongst the most vulnerable to the impacts of Climate Change.
- 20 A review of the Environment Act, Mine and Minerals Act and related legislation is ongoing.
- 21 MFAET Corporate plan 2014-2017.
- 22 With support from development partners such as UNDP and RAMSI- *Strengthening Law and Justice Project*.
- 23 For example, the Sycamore Tree Restorative Justice Program utilises both psychosocial counselling and traditional (*kastom*) reconciliation ceremonies to support rehabilitation for detainees.
- 24 Rove-Honiara, Auki-Malaita province, Gizo-Western province, Kira Kira-Makira province, Lata-Temotu province and Tetere-Guadalcanal.
- 25 The comprehensive youth justice policy developed by the juvenile justice working group was approved in late 2014 and is the basis for the design and construction of the youth facility.
- 26 3 principal magistrates (one female) and 2 first class magistrates (one female). Gizo (Western Province) now has a principal magistrate; Makira Ulawa Province now has a principal magistrate; Lata (Temotu province) has a first class magistrate.
- 27 Recommendation 5, Solomon Islands Law Reform Commission Review of the Penal Code and Criminal procedure code second interim report-sexual offences 2013, http://www.lawreform.gov.sb/files/reports/Finalsexual_offences_report_2013_v4_12_June.pdf
- 28 Regina v Gua [2012] SBHC 118
- 29 Rape by a spouse is a ground for divorce under the Islander's Divorce Act.
- 30 The 16 days activism entails a number of activities from awareness raising, drama on SGBV, candle-lit vigils, forums and school speech competitions on VAW related topics.
- 31 CCC, FSC or referrals from Seifples.
- 32 An initiative of the RSIPF and RAMSI project, it offers comprehensive first response services for victim survivors of sexual and gender based violence.
- 33 Taskforce Against Commercial and Sexual Exploitation of Children (TACSEC).
- 34 Y@W gradually expanded to include the Fruit@Work program where cups of fresh fruit salads are prepared by youths and sold to the public to promote healthy living. A pilot Agriculture@Work initiative in Choiseul promotes organic farming initiatives by youth.
- 35 Case Study on Narrowing the Gaps in Birth Registration: Born Identity Project Solomon Islands, 2014; Ministry of Health, Solomon Islands Registry Office, UNICEF and WHO.

- 36 <http://www.parliament.gov.sb/index.php?q=node/882>
- 37 The current female MP has the portfolio for Ministry of Women, Youth, Children and Family Affairs.
- 38 All are either formally employed or self-employed women living in and around in Honiara.
- 39 Ministries of Justice and Public Service.
- 40 Condoms and the newly introduced jadelle implant to control unwanted pregnancy.
- 41 Draft 2013-2025 SI National Water and Sanitation implementation plan.
- 42 Performance Assessment Framework, 2006-2013, NESU Annual Report 2014, Ministry of Education.
- 43 Choiseul Province Climate Change Vulnerability and Adaptation Assessment Report , Solomon Islands, 2013.
- 44 As part of the National Action Plan for the Coral Triangle Initiative.
- 45 Solomon Islands: Flash Floods Situation Report No. 7 (as of 15 May 2014)
<http://reliefweb.int/report/solomon-islands/solomon-islands-flash-floods-situation-report-no-7-15-may-2014>
- 46 World Bank <http://siteresources.worldbank.org/EXTDISASTER/Resources/SolomonIslands.pdf>
- 47 Manjoo, R. (2012) Report of the Special Rapporteur on violence against women, its causes and consequences, United Nation Human Rights Council, Geneva.
- 48 Organised by the United Nations Statistics Division, SPC, PIFS and the Asia Development Bank.
- 49 Convention on the Elimination of all forms of Discrimination Against Women, Convention on the Rights of the Child, International Convention on Social and Cultural Rights, and Convention on the Elimination of all forms of Racial Discrimination.
-